نعومي حزان (*)

نحو تكامُل العلاقات العربية- الإسرائيلية في إسرائيل

لم يكن التعاون بين العرب واليهود في إسرائيل يعبّر عن قصة نجاح على مدى تاريخه. فبينما انبرى أولئك الذين يؤكدون التزامهم بتعريف إثني ينظر إلى إسرائيل باعتبارها دولة يهودية إلى تعزيز نظرتهم بقدر متزايد من الكفاءة والفعالية من الناحيتين الأيديولوجية والعملية، فشل أنصار الرؤية التي ترى إسرائيل دولةً ديمقراطيةً تسود المساواة التامة بين جميع مواطنيها المرة تلو المرة في ترسيخ هذه الرؤية وتثبيتها. فقد عجز هؤلاء عن إعداد إستراتيجيات عملية تيسر ترجمة القيم التي يتبنونها ويدعون إليها إلى ممارسة عملية يمكن تطبيقها على أرض الواقع، لأنهم كانوا منقسمين فكريًا حول ملامح إسرائيل التي يرغبون في رؤيتها والخصائص التي تميزها على وجه الدقة.

فهل هذا يعني أن التعاون اليهودي– العربي المشترك مصيره الفشل؟ وهل هناك من بدائل لهذا الوضع؟ وهل ينبغي للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل أن يواصلوا العيش في ظل تمييز منهجي يتجاهل حقوقهم، ويحجّم هويتهم الجماعية ويقلل من شأنها ويفرض عليهم حياة تقوم على المواطَنة من الدرجة الثانية على الدوام؟ ليس هذا بالضرورة. فمن أجل تفادي هذا الاحتمال، من الأهمية بمكان أن نمعن النظر في المساعي التي بُذلت مؤخرًا في سبيل تصويب جوانب انعدام التوازن التي شهدتها العلاقات العربية–اليهودية في هذه البلاد على مدى تاريخها، وتحليل الأسباب التي تقف وراء فشلها واقتراح منهجية مختلفة ترمي إلى إعادة تشكيلها على هذا الأساس.

تقترح هذه المقالة أن الاختلافات في الآراء التي تسود المعسكر الديمقراطي في إسرائيل قد أفضت إلى غموض إستراتيجي حال

(*) أستاذة جامعية وعضو كنيست سابقة عن حزب «ميرتس»

دون إحراز تقدم على صعيد تعزيز مبادئ المساواة بين المواطنين. ومن خلال تركيز العمل على تشكيل فضاءات مدنية عامة تقوم على أساس مبادئ المساواة والعدالة والتسامح المتبادل من خلال توظيف سلسلة من الإستراتيجيات التي تستهدف ضمان تكامُل العلاقات بين العرب واليهود، فمن الممكن حينئذ تغيير ما بات يشكّل واقعًا مزدوجًا لا يمكن مساندته، وهو واقع يعطي فكرة خاطئة عن المصالح الأساسية للعرب واليهود على السواء ويتناقض معها ويهدد نسيج مجتمعهم.

التعاون العربي- اليهودي: تاريخ من الشقاق

لقد شهد العقدان المنصرمان تحولًا دراماتيكيًا في القوى الدينامية التي تحرك العلاقات العربية–اليهودية داخل إسرائيل. ففي الفترة الواقعة بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٦، تم إحراز بعض التقدم في حماية حقوق المواطنين العرب في البلاد وتحسين الظروف التي يعيشون في ظلها، وذلك في عهد الحكومة التي قادها ائتلاف حزبيّ العمل وميرتس. فقد كرست هذه الحكومة نفسها لتدارك أسوأ المظاهر الفاضحة التي أفرزها التنافر وانعدام الانسجام بين العرب واليهود من خلال تنفيذ السياسات التي تكفل إنفاذ الإجراءات الإيجابية في الوصول إلى الموارد العامة وتوزيعها. ومع ذلك، فقد تراجعت هذه التدابير خلال الجزء الأخير من العقد التاسع من القرن الماضي وتوقفت بصورة مفاجئة عقب اندلاع الانتفاضة الثانية والأحداث التي شهدها شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، والتي قُتل خلالها ثلاثة عشر مواطنًا فلسطينيًا من مواطني إسرائيل.

وتلت هذه الوقائع فترة من الانطواء على الذات والاغتراب، حيث ركّز المواطنون العرب، بعد أن تعرضوا لهجوم متزايد بسبب ارتباطهم وعلاقتهم ببني جلدتهم على امتداد الخط الأخضر، على تعزيز هويتهم المستقلة من خلال تمكين مجتمعهم وتعزيز عرى التواصل بين أفراده. وبذلك، فقدَ العديد من شركاء المواطنين العرب من اليهود اهتمامهم بالمشاريع المشتركة التي كانت قائمة بينهم. وقد فتح هذا الانفصال الباب على مصراعيه أمام شرعنة الخطاب الذي يناهض العرب في الحيز العام، حيث مهد السبيل أمام تنفيذ السياسات والممارسات التي باتت تكتسب طابعًا موغلًا في التحيز والإجحاف ضدهم. وفي هذا السياق، ركز جانب لا يستهان به من المساعي العربية–اليهودية التي بُذلت على مدى السنوات القليلة الماضية، وبصرف النظر عن مدى تواضع هذه المساعي، على منع تنفيذ الممارسات التي تعزز التمييز ضد العرب والممارسات التي لا تراعي معاملتهم على قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين.

ونتيجة لذلك، باتت صور التعصب الإثني وصور التعددية التي تسم إسرائيل تنحاز وعلى نحو راسخ لمصلحة التعصب الإثني. فقد بلغ مناصرو النظرة المهيمنة، التي ترى بأن إسرائيل هي أولًا وقبل كل شيء تجسيد سياسي للأمة اليهودية، مبلغهم في الدوائر والأحزاب السياسية وتمكنوا من ممارسة تأثيرهم الهائل على الخطاب السياسي. وتمكّن هؤلاء من ترجمة ماركتهم المحددة من القومية الإثنوقراطية إلى ممارسة عملية من خلال التشريعات والسياسات العنصرية التي لا تخفى مناهضتها للديمقراطية على المستويين الرسمي وغير الرسمي، ويعود جانب كبير من الأسباب التي تقف وراء ذلك إلى توحُّد أنصار هذه النظرة وتماسكهم في المفاهيم التي يتبنونها لهذه الغاية. وعلى الرغم من الاختلافات العديدة التي تسود بين أنصار هذا التوجه، فهم متحدون في نظرتهم التي ترى الأغيار من دون اليهود، وبصرف النظر عما إذا كانوا من السكان الأصلانيين أم لا، غرباء عن الرؤية والرسالة التي يرونها لإسرائيل. وفي مفارقة صارخة، عجز الكثيرون ممن وجهوا الانتقادات المتتالية لأصحاب هذه النظرة عن الالتقاء في مسعى مشترك يتكفل بتقليص نفوذهم وإضعافه.

ويستطيع المرء أن يضع يده على ثلاث من أهم المدارس الفكرية (والعملية) الديمقراطية التي تتناول التعاون العربي–اليهودي في إسرائيل اليوم. فقد سعت أولى هذه المدارس – التي ترتبط في جانب كبير منها باليسار اليهودي – إلى الدعوة إلى **التعايش** بين العرب واليهود في دولة إسرائيل التي تُعرف على أنها دولة يهودية وديمقراطية في الوقت ذاته.[١] وينظر هذا التوجه إلى العرب على أنهم أقلية تستحق جميع الحقوق الفردية و(على الأقل بعض) الحقوق الجماعية (فيما يلي مدرسة التعايش). أما المدرسة الثانية – التي ترتبط في أساسها باليسار العربي وتضم بعض اليهود أيضًا – فقد سعت إلى إنشاء مجتمع **مشترك** على أساس الاعتراف باليهود باعتبارهم الأغلبية وبالعرب باعتبارهم الأقلية

١ وهذه هي النظرة السائدة في أوساط العديد من المفكرين اليهود الليبراليين. وفي هذا المقام، تستعرض الأعمال الغزيرة التي ألّفها سامي سموحا (Sammy Smooha) الأساس التجريبي والمفاهيمي الذي تنبني عليه هذه المدرسة. وللاطلاع على أحد الأمثلة التي يسوقها سموحا في هذا السياق، انظر:

"The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State," Nations and Nationalism, 8,2 (2002), pp. 475-503.

لكي يحالفنا النجاح في مواجهة الإطار الحالي الذي يهيمن على العلاقات العربية-اليهودية، تقتضي الضرورة أن نصمم رؤية بديلة متماسكة ومُحكمة، إلى جانب تدابير مادية تضمن لنا تجسيد هذه الرؤية وتحققها على أرض الواقع. وينبغي لهذا التوجه أن لا يأخذ في الاعتبار التجارب السابقة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية فحسب، بل يجب فيه أن ينظر وبصورة مباشرة في نقاط الاختلاف التي تسود أوساط المعسكر التعددي، والتي حالت دون إعداد الإجراءات الناجعة والفعالة في الماضي.

الأصلانية في البلاد. وبناءً على ذلك، يُنظر إلى الدولة على أنها تجسّد الحيز الذي يضم كافة مواطنيها ومجتمعاتها(فيما يلي مدرسة المجتمع المشترك).[٢] وبموجب هذه النظره، يتعين على الدولة أن تعكس هذه الهويات من خلال ضمان الحقوق المتساوية لجميع مواطنيها على المستوى الفردي ومأسسة الاستقلال الجماعي على مستوى المجتمعات التي تعيش فيها. وقد سعت المدرسة الثالثة – التي ترتبط ارتباطًا واضحًا بالقوميين الفلسطينيين العرب – إلى تشكيل سياق **مشترك** وثنائي القومية وعلماني يضم العرب واليهود في البلاد.[٣] ومن شأن هذا التوجه أن يعكس الطابع القومي المزدوج للدولة وأن يمنح الحقوق المتساوية للمواطنين العرب واليهود الذين يعيشون فيها(فيما يلي المدرسة ثنائية القومية).

وتختلف هذه المدارس الرئيسية الثلاث (وما يتفرع عنها من توجهات عديدة) في جوانب متعددة، يتعلق أولها بهوية الدولة (التي تُعتبر يهودية في أساسها من وجهة نظر «مدرسة التعايش» ، ودولة تقطنها الأغلبية من اليهود ويعيش فيها العرب بصفتهم الأقلية الأصلانية من وجهة نظر «مدرسة المجتمع المشترك»، ودولة ثنائية القومية في مدرسة «ثنائية القومية»). ثانيًا ، تنطوي هذه المدارس على تفاوت في المساواة النسبية التي تُمنح للأفراد على خلاف الجماعات. فبينما تتخذ المساواة الفردية موقعًا لها في جميع السيناريوهات المذكورة، يُعتبر الاعتراف بالجماعات محدودًا وقاصراً في مدرسة «التعايش»، بينما يظهر هذا الاعتراف بصورة جلية في النظرة مدرسة «المجتمع المشترك» ويتبوأ موقعًا مركزيًا في المدرسة «ثنائية القومية». ثالثًا، تتباين التوجهات الرئيسية التي تعتمدها المدارس الثلاث في تصويرها لحدود الدولة. ففي حين تفترض مدرستا التعايش والمجتمع المشترك واقعًا ينطوي على إقامة دولتين، حيث يقطن المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل باعتبارهم أقلية في دولة تعيش جنبًا إلى جنب مع دولة فلسطين المستقلة، يفترض التوجه الذي يرى إقامة دولة ثنائية القومية تطبيق حل الدولة الواحدة التي تضم بين جنباتها كافة شرائح السكان وفئاتهم ضمن حدودها التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن. رابعًا، يتفاوت نطاق التعاون القائم بين العرب واليهود على أرض الواقع، حيث يتألف أنصار مدرسة التعايش المشترك من اليهود في معظمهم، وتضم المدرسة التي تدعو إلى إقامة مجتمع مشترك في إسرائيل من العرب الذين يساندهم بعض اليهود في دعوتهم هذه. ولم تزل المدرسة التي تقول بإنشاء دولة ثنائية القومية تشكل شأنًا عربيًا في أساسه حتى وقت قريب.

ولذلك، فمن غير المفاجئ أن تختلف الأدوات التي توظفها المدارس المذكورة في ترجمة توجهاتها ونظرياتها على أرض الواقع وأن تتباين بعضها مع بعض. فقد تبنّت المدرسة التي تقول بإنشاء مجتمع مشترك في إسرائيل توجهًا يقوم على الحقوق في أساسه، بينما تركز المدرسة التي ترى تشكيل دولة ثنائية القومية في جانب كبير من أدبياتها على الهوية وما يتفرع عنها من حقوق. أما المدرسة التي تدعو إلى التعايش بين العرب واليهود فقد سعت إلى التعامل مع حقوق المواطنة في ذات الوقت الذي تحاشت فيه تغيير التعريفات السائدة للهوية القومية الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، فقد اعتمدت كل مدرسة من هذه المدارس مساراً يميزها عن الأخرى – وعلى نحو شكل في بعض الحالات تناقضًا مباشراً مع الجماعات الديمقراطية الأخرى التي تدور في فلكها. وقد أفضى هذا الفصل الإستراتيجي إلى انقسام لا مبرر له بين القوى الديمقراطية في البلاد، كما تسبب في عجز ملموس عن إدخال تحسينات جوهرية على وضع العرب في المجتمع الإسرائيلي أو منع التمييز المتصاعد ضدهم في الحيز العام.

إن أسباب هذا العجز وافرة وكثيرة، بل إن بعضها لا يقع في

٢ سارة أوستسكي لازار ومصطفى كبها (محرران)، "بين الرؤية والواقع: أوراق الرؤية المتصلة بالعرب في إسرائيل، ٢٠٠٦–٢٠٠٧" (القدس: ملتقى الوفاق المدني بين اليهود والعرب في إسرائيل، ٢٠٠٩ [وهذه الدراسة منشورة باللغة العبرية].

٣ انظر، مثلًا، وثيقة حيفا (حيفا، مدى الكرمل، ٢٠٠٧).

نطاق سيطرة الأطراف المعنية. ومن هذه التفسيرات ما يتصل بانعدام القدرة على إيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، وما تمخض عنه من الإحجام عن ترسيم حدود إسرائيل وبالتالي الالتباس الذي يلف تحديد مجالات التعاون بين العرب واليهود، وازدياد حدة الغموض والضبابية على المستويين الإقليمي والدولي، وما يرتبط بذلك من استفحال الخوف في مواجهة الأحداث الخارجية المتسارعة باعتبارها من جملة العوامل التي تحدد السياسات التي تتبناها الدولة، وما ترتب على ذلك من ترسيخ الأحزاب اليمينية التي تضرب جذورها في نظرة إثنوقراطية إلى الحيز السياسي.

وقد استمرت هذه القوى، التي تهيمن على المشهد الإسرائيلي في هذه الآونة، في تعميق الانقسامات الاجتماعية ليس على حساب العرب فحسب، وإنما على حساب الجماعات المهمشة الأخرى. ويعزز ما تقوم تلك القوى في هذا المقام مصلحتها المتأصلة في المحافظة على الانقسامات الاجتماعية التي تقوم في أساسها على اعتبارات القومية والإثنية والديانة والجغرافيا والنوع الاجتماعي، وهي ذات الاعتبارات التي جاءت بها إلى سدة الحكم. ومع ذلك، لا تستطيع هذه القوى بمجموعها أن تفسر الالتباس الإستراتيجي السائد بينها. بل على النقيض من ذلك، توفر القوى المذكورة المحددات التي تتكفل بإعادة صياغة هذا الالتباس وتطبيقه على أرض الواقع.

التعاون العربي- اليهودي: نموذج بديل

لكي يحالفنا النجاح في مواجهة الإطار الحالي الذي يهيمن على العلاقات العربية–اليهودية، تقتضي الضرورة أن نصمم رؤية بديلة متماسكة ومُحكمة، إلى جانب تدابير مادية تضمن لنا تجسيد هذه الرؤية وتحققها على أرض الواقع. وينبغي لهذا التوجه أن لا يأخذ في الاعتبار التجارب السابقة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية فحسب، بل يجب فيه أن ينظر وبصورة مباشرة في نقاط الاختلاف التي تسود أوساط المعسكر التعددي، والتي حالت دون إعداد الإجراءات الناجعة والفعالة في الماضي. ونستعرض فيما يلي تصورًا أوليًا لهذا التوجه.[٤]

المبادئ

تقع خمسة مبادئ توجيهية أساسية في صلب هذا التوجه. **يتعلق المبدأ الأول منها بالأهداف**، حيث يقترح هذا المبدأ بأن الهدف من التعاون بين العرب واليهود يكمن في تشكيل ثقافة مدنية مشتركة تسودها المساواة بين جميع الإسرائيليين. ولذلك، يجب فصل المواطنة في الدولة وجميع ما تتضمنه من القضايا المتصلة بالهوية القومية من الناحيتين المفاهيمية والعملية. ويشتمل هذا الافتراض في مضمونه على فهم يقول إن هذين المفهومين ما يزالان يختلطان بعضهما ببعض حتى هذا اليوم. فجماعتان قوميتان – هما اليهود والفلسطينيون – تسكنان هذه البلاد. وتملك كل جماعة منهما جذورها التاريخية في هذه الأرض ولكل واحدة منهما ادعاءاتها المتميزة في التعبير الجمعي عن ذاتها في هذا السياق. وقد باتت الهوية القومية اليهودية تشكل الإجراء الرئيسي الذي يحكم الحقوق المدنية، حيث يوظَّف على الدوام من أجل تبرير انعدام المساواة في الحصول على الموارد العامة وتوزيعها على العرب على نحو يفتقر إلى العدالة. ومن شأن ثقافة المواطنة في دولة إسرائيل – التي تتميز عن، وتضم في الوقت نفسه، الهويات القومية والإثنية والدينية التي تحتويها – أن توفر الأساس الذي يقوم عليه تعزيز نظام ديمقراطي قوي يشمل المواطنين بصفاتهم الفردية والجماعية في البلاد.

ويتناول المبدأ الثاني المنهجيات. فلا مناص من التخفيف من حدة الخلاف القائم بين القوى المتصارعة على المستوى الرسمي من أجل تهيئة الأجواء المناسبة لتشكيل ثقافة مدنية في إسرائيل. فقد أثّر الخلاف الدائر حول الروايات والخطاب والموارد العامة والمزايا والسيطرة السياسية، على مدى تاريخه، على جميع مجالات العلاقات العربية–اليهودية منذ قيام الدولة. وبما أنه لا يمكن الفصل بين الهويات القومية، فقد اكتسب هذا الخلاف طابعًا يحقق فيه أحد هذين الطرفين منفعة على حساب الطرف الآخر، وهو ما أدى إلى ممارسة التمييز المنهجي ضد العرب بصفتهم جماعة وحوّلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية. وفضلًا عن ذلك، تتسبب هذه القوة المحركة في إلحاق تدمير هائل للأسس السياسية التي تقوم عليها الدولة. ولا يمكن تجاوز تلك القوة المحركة من خلال الوسائل التقليدية التي تفضي إلى خصخصة الهويات المحددة أو تفتيتها وشرذمتها، وإنما من خلال الاعتراف الرسمي والإقرار بوجودها، وتخصيص الفضاءات المستقلة والضرورية للتعبير عنها. وبناءً على ذلك، فمن الجوانب المتأصلة في هذا التوجه أنه يتقبل اختلاف وجهات النظر المختلفة حول الفرضيات الأساسية، والتوصل إلى تفهم

٤ تستند الأفكار التي نطرحها في هذه الجزئية إلى النقاشات المكثفة التي جرت على مدى السنوات الأربع الماضية في حوار جماعي عُقد، في بادئ الأمر، تحت رعاية لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل وصندوق إسرائيل الجديد (شتيل). وقد ضمّنّا في هذه الأفكار ما نراه من استطراد وتفسير واستزادة، وهو ما نتحمل نحن المسؤولية الحصرية عنه.

توجد علاقة وثيقة بين مضمون الحيز المدني وترسيم حدوده. ففي الأنظمة الديمقراطية الراسخة، يتألف هذا الحيز من مجموعة واسعة من المكونات التي تؤلف بمجموعها الحيز المدني المشترك. وبناءً على ذلك، يتسم هذا الحيز المدني بشموليته ووصوله إلى كافة أفراد المجتمع. أما في إسرائيل فنقاط الاختلاف كثيرة. ولذلك، لا يزال شكل الحيز المدني الذي يسم هذه الدولة في طور التشكل.

يقضي باستحالة جسر الهوة القائمة بين وجهات النظر المتباينة في ظل الظروف الراهنة والالتزام بتشكيل الفضاءات المدنية التي تتيح مواصلة النقاش الذي يرمي إلى التوفيق بين وجهات النظر المتباينة في هذا الصدد.

و**يرتبط المبدأ الثالث بالقيم التوجيهية**. فالثقافات المدنية في الأنظمة الديمقراطية تقوم في أساسها على المبادئ التي تفرض المساواة التامة بين جميع المواطنين بصرف النظر عن دياناتهم أو معتقداتهم أو جنسهم أو هوياتهم القومية. وتستدعي المعاملة العادلة والمنصفة في السياقات المتعددة الثقافات الاعتراف بتنوع التقاليد والمعتقدات، واحترام الآخر، والتسامح مع الاختلاف والإيمان الراسخ بأنه لا ينبغي التأكيد على العدالة فقط، بل على رؤيتها تتحقق على أرض الواقع كذلك. وفي الحقيقة، فلا تجد هذه المبادئ أصولًا راسخة لها. وفي هذا المقام، ينبغي إنفاذ التدابير التي تكفل حماية الحريات الفردية – ولا سيما حرية التعبير عن الرأي وحرية تشكيل الجمعيات وحرية الوجدان – على قدم المساواة بين جميع أبناء المجتمع الإسرائيلي.

وما يزال العمل على ضمان حقوق الأقليات في المجتمع الإسرائيلي بجميع أطيافه وشرائحه (بما يشمل النساء والرجال، واليهود الشرقيين (المزراحيين) والأشكناز، واليهود الأثيوبيين والمتحدثين بالروسية، بالإضافة إلى المحاربين القدامى، والأغنياء والفقراء، والمواطنين المقيمين على التخوم والمقيمين في المركز، والعرب واليهود بالطبع) في مهده. وما تزال قواعد اللعبة في الحيز العام موضع خلاف، وبالتالي يغيب الالتزام بسيادة القانون في هذا الجانب. وفي الواقع، يستوجب تشكيل الثقافة العامة للمواطن ترسيخ هذه القيم وتقنين الحقوق التي تشملها.

و**يتمحور المبدأ الرابع حول القوى المحركة**. لقد ركز الإيقاع اليومي للسياسة الإسرائيلية، كما هو الحال في معظم الأنظمة السياسية في الدول الأخرى، على الصراعات التي تدور بين المصالح المتصارعة على الخير العام. وفي حين لم يكن من الممكن توقُّع حصيلة الكثير من هذه الصراعات بالاستناد إلى الجهة التي تتبوأ سدة الحكم وطبيعة القضايا التي يثور الخلاف بشأنها مع مرور الوقت، كان من السهولة تنبؤ النتائج المتمخضة عن التنافس العربي–اليهودي على الموارد. فلم تنفك الأغلبية اليهودية تحقق المنفعة والفائدة من هذه الموارد على حساب الأقليات في جميع الأحوال، وهو ما أفرز نفوراً متزايدًا في أوساط العرب من هذا النظام بكليته (كما هو ظاهر، مثلًا، في تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات العامة). ولم يتم بذل القدر الكافي من الجهود التي ترمي إلى تعزيز المصالح المشتركة (التي تستند إلى جملة أمور منها المكانة الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي والعمر والنوع الاجتماعي). ولم يتم تكريس ما يكفي من الانتباه لتشكيل ائتلافات تتواءم مع القضايا المستجدة التي تظهر على الساحة..

و**ينطوي المبدأ الخامس والأخير على المواقف**. فقد اصطبغت الأوصاف التي تسم العلاقات العربية–اليهودية حتى هذا اليوم، وبصرف النظر عن وجهات النظر التي تفرزها، بصبغة سلبية. فما يفتأ القوميون اليهود ينظرون إلى النشاطات التي يؤديها العرب (على المستويين الفردي والجماعي) على أنها موضع شبهة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكثير من العرب الذين ينظرون إلى أقرانهم من اليهود على أنهم متعصبون ومتعجرفون ويمارسون التمييز بحقهم. ولسوء الحظ، يتسم التفاعل بين العرب واليهود بالتنافر، وغالبًا ما يتحكم الانفعال فيه ويوجهه. وفي هذا السياق، يتطلب أي إطار يسعى إلى تحقيق التعاون الجدي بين العرب واليهود وتعزيزه إحداث تغيير في المواقف بناءً على تحديد القواسم المشتركة التي تستطيع أن تقرّب بين الطرفين وتجمعهما على قاعدة مشتركة.

وينطوي هذا التوجه الإيجابي، إلى جانب الدور البنّاء الذي يستطيع الاضطلاع به في إقامة علاقة عملية بين الجماعتين، على فائدة مضافة تتمثل في تقليص مواطن التوتر وخلق البيئة المواتية لتعزيز التعاون المثمر بين الجانبين. وفضلًا عن ذلك، فمن شأن المشاركة المتبادلة في هذه القضية المدنية، وعلى نحو يبني على الاختلافات القائمة ولا يتجاهلها، أن تسهم في إحداث

وتتكفل الإستراتيجيات التي تعنى بتعزيز التكامل في العلاقات العربية-اليهودية، والتي تجد أفضل تجسيد لها في حقل النوع الاجتماعي وتسري كذلك على قطاعات أخرى تعاني من الحرمان و/أو التهميش، بتحويل مركز الثقل من النشاطات العينية لجماعات محددة أو أطراف تسعى لتحقيق مصالحها المباشرة إلى التأثير في السلوك على مستوى الدولة. وعلى وجه العموم، تنظر هذه الإستراتيجيات في الوسيلة الفضلى التي تضمن للمجتمع بجميع أطيافه أن يحرز التقدم من خلال توسيع نطاق المساهمة النسبية التي تقدمها جميع مكوناته وشرائحه على اختلافها.

التغييرات الضرورية في الخطاب العام وفي تلك الروح التي تعمل على إقصاء القواسم المشتركة التي لا يستغنى عنها لنشر ثقافة المواطنة في إسرائيل.

وتستعرض هذه الافتراضات العملية، بمجموعها، أساسًا منطقيًّا لنوع جديد من التعاون المنشود بين اليهود والعرب. ويشكل العمل على تشجيع مناقشة هذه المبادئ – والمبادئ الأخرى التي تدور في فلكها – الخطوة الأولى نحو بناء القاعدة اللازمة للنجاح في العمل المشترك في هذا المضمار.

الأطر

وهناك علاقة وثيقة بين مضمون الحيز المدني وترسيم حدوده. ففي الأنظمة الديمقراطية الراسخة، يتألف هذا الحيز من مجموعة واسعة من المكونات التي تؤلف بمجموعها الحيز المدني المشترك. وبناءً على ذلك، يتسم هذا الحيز المدني بشموليته ووصوله إلى كافة أفراد المجتمع. أما في إسرائيل فنقاط الاختلاف كثيرة. ولذلك، لا يزال شكل الحيز المدني الذي يسم هذه الدولة في طور التشكل.

وفي الواقع، ينطوي العمل على تشكيل حيز مدني يتسم بالمرونة على تحديد فحواه ومضمونه بصورة تدريجية في ضوء أربعة أبعاد متمايزة على الأقل.[٥] يشير البعد الأول إلى **بعد مدني** يتعلق بكفالة مجموعة واسعة من حقوق المواطنين. ويقع في مقدمة هذه الحقوق حماية الحريات الأساسية، كحرية التعبير عن الرأي وحرية تكوين الجمعيات وحرية التظاهر وحرية الحركة. وتستوجب هذه الحقوق بذل الجهود التي ترمي إلى القضاء على جميع أشكال التحريض والتمييز الذي يُمارس على أساس الهوية القومية أو هوية الجماعة في المؤسسات العامة وفي أماكن العمل والخدمات العامة (كخدمات الصحة والتعليم) والمرافق الترويحية. كما يشتمل هذا البعد على ضمانات تكفل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وفي الواقع، تتوفر بعض هذه العناصر، وليس كلها، في إسرائيل. ومع ذلك، فما يزال هناك الكثير مما يجب عمله لضمان تمتع المواطنين بهذه الحقوق على قدم المساواة فيما بينهم.

ويتصل البعد الجوهري الثاني الذي يؤلف الحيز المدني بالمستوى **العام**، الذي يركز على الصفة المركزية التي تتبوأها الشراكة التامة والكاملة في الوصول إلى الخير العام. والقائمة التي تضم هذه الموارد طويلة وزاخرة، ابتداء من السلع المادية، من قبيل الموازنات وشبكات البنية التحتية، مرورًا بالموارد السياسية، التي تشمل التمثيل والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار. وتثير الموارد الثقافية قدرًا أكبر من الجدل من غيرها في الحيز العام. فالمساواة لا تقتصر على الثقافة الشعبية (حيث سُجلت مساعٍ معتبرة في هذا المجال مؤخراً)، بل تشمل الاتفاق على اللغات الرسمية كذلك. أما الموارد الرمزية، التي تشكل مصدراً يثير الخلاف على الدوام، فهي أكثر السلع التي تثير المعضلات والمشاكل. وسوف يستغرق الأمر فترة من الزمن من أجل التوصل إلى رموز تحظى بالاتفاق المتبادل بشأنها (بما فيها النشيد الوطني والعلَم والعطلات الرسمية والاحتفالات الوطنية) التي تستطيع أن تعبّر عن جماعتين قوميتين وتحل محل الرموز الحالية أو تضيف إليها وتعززها.

ويتناول العنصر الثالث الذي يشكل الفضاءات المدنية المشتركة مستوى **الجماعة**، الذي يشير إلى درجة الاستقلال التي تُمنح لكل طائفة من الطوائف في البلاد وليس على أساس ديني فقط

٥ يستند هذا الجزء في جانب كبير منه إلى ما كتبه يوسف جبارين. انظر "حول الوضع الدستوري للأقلية العربية في إسرائيل"، مجلة الدولة والمجتمع، ٧، ١، ص. ١٠٥–١٤٠ [وهذه الدراسة منشورة باللغة العبرية]. وانظر كذلك العديد من أوراق العمل التي ألفها جبارين ولم ينشرها بعد.

من شأن حشد الجهود الضرورية لضمان تكامل العلاقات بين العرب واليهود، وبصرف النظر عن مدى صعوبتها وتعارضها مع توقعات المرء، أن توفر أداة مهمة للمواطنين من كلا الطرفين العربي واليهودي في إسرائيل بالذات لأنها تعود بالكثير من الفوائد على شرائح واسعة من السكان. ولذلك، تشكل هذه الجهود وسيلة فعالة وناجعة لتوسيع نطاق الحيز المدني المشترك في إسرائيل، ما يفضي إلى توطيد التعاون بين العرب واليهود، وبالتالي تحويل الرؤية التي ترى إسرائيل دولة تعامل جميع مواطنيها وطوائفها على قدم المساواة إلى حيز النور.

(الذي بات يحظى بتعريف واضح)، وإنما في قطاعات التعليم والثقافة ووسائل الإعلام والتخطيط المكاني أيضًا. وبما أن تحديد هذه المكونات التي تؤلف الحيز العام تعتمد على تعزيز الحقوق الجماعية، فنحن لا نجانب الصواب إن قلنا إن إحراز التقدم على هذا الصعيد سوف يواجه صعوبات شتى.

ويسري هذا الحال على البعد الرابع من أبعاد الحيز المدني، وهو البعد **التاريخي** الذي يشتمل على الاعتراف بوجود روايتين تختلفان جد الاختلاف ويثور التنافس بينهما حول أصول الدولة وطابعها. ونحن لا نشهد في هذه الآونة ما يدل على أي تطور تدريجي لرواية رئيسية تضع المواطن نصب عينيها في المستقبل، وذلك على الرغم من أن المفكرين العرب واليهود هم من بذروا بعض بذور هذا الخطاب الجديد على مدى السنوات القليلة الماضية. وما تزال صياغة هذه الرواية ووضعها موضع التنفيذ في نهاية المطاف شأنًا من شؤون المستقبل البعيد.

ومع ذلك، فقد تم إحراز بعض التقدم على صعيد كل عنصر من هذه العناصر الأربعة التي تشكل الحيز المدني العام. ولكن هذا التقدم لم يكن في أحسن أحواله. ويُحتمل أن أبرز جوانب التقدم شوهدت في الحيزين المدني والعام، بصرف النظر عن مدى قصوره فيهما. وما تزال الجماعة والمكونات التاريخية التي تؤلفها تمثل أكثر الجوانب التي تثير الجدل والخلاف لأنها تترك تأثيراً مباشراً على هوية الدولة برمتها. ونتيجة لذلك، فمن الممكن في هذه الأيام رسم خريطة أولية للحيز المدني المشترك في إسرائيل، بحيث يشتمل على جيوب الحيز المدني الذي لم يرقَ في تشكيله إلى كينونة ثابتة ومتصلة وشاملة بعد. ويمثل العمل على تصميم شكل هذا الحيز المدني وتحديد طابعه وتوسيع نطاق تغطيته التحدي الرئيسي الذي يواجه التعاون العربي–اليهودي على مدى السنوات القادمة.

الإستراتيجيات

يتطلب العمل على تشكيل حيز مدني مشترك ينبض بالحياة وتسوده المساواة إحداث تحول دراماتيكي. وفي هذا السياق، لا تشكل الأدوات التي توظفها مختلف المبادرات المكرسة لتغيير الإطار المهيمن على العلاقات العربية–اليهودية والاستعاضة عنه بإطار شمولي، كلًا إستراتيجيًا يمكنه تحقيق هذه الغاية بصرف النظر عن الأهمية التي تكتسبها هذه الأدوات. ولذلك، فإن النشاطات التي ترمي إلى الحيلولة دون سن التشريعات التي تثير المشكلات من خلال إجراءات الضغط والتأثير في السياسات العامة، والتي تركز على الممارسات التمييزية من خلال المراقبة والاحتجاج على حالات انعدام المساواة عبر المظاهرات أو حركات التمكين الجماعي أو الانطواء على الذات، لا تطرح بحد ذاتها توجهًا واضحًا تضمن إضفاء الصفة المدنية على الحيز العام، وذلك على الرغم من أهمية هذه الإجراءات في كبح المزيد من التدهور. وبذلك، يُعتبر اعتماد إستراتيجيات الاندماج الأساس الذي ينبني عليه هذا التوجه.

وتتكفل الإستراتيجيات التي تعنى بتعزيز التكامل في العلاقات العربية–اليهودية، والتي تجد أفضل تجسيد لها في حقل النوع الاجتماعي وتسري كذلك على قطاعات أخرى تعاني من الحرمان و/أو التهميش، بتحويل مركز الثقل من النشاطات العينية لجماعات محددة أو أطراف تسعى لتحقيق مصالحها المباشرة إلى التأثير في السلوك على مستوى الدولة. وعلى وجه العموم، تنظر هذه الإستراتيجيات في الوسيلة الفضلى التي تضمن للمجتمع بجميع أطيافه أن يحرز التقدم من خلال توسيع نطاق المساهمة النسبية التي تقدمها جميع مكوناته وشرائحه على اختلافها. وبذلك، تنظر الإستراتيجيات المذكورة في القضايا

السياساتية، من قبيل الاقتصاد أو الخدمات الاجتماعية أو التعليم أو الأمن، من خلال منظور من يتأثرون بها. كما تعنى بإعداد الخطط التي تضمن مشاركتهم المتساوية فيها وتوزيع مردودها عليهم على قدم المساواة كذلك. وبالتالي، يستدعي هذا التوجه قفزة حقيقية انتقالا من التركيز على تعزيز الحقوق التي تقوم على أساس الهوية إلى ترسيخ الاهداف المدنية المشتركة والتوزيع العادل للمنافع المترتبة عليها؛ أي ينبغي الانتقال من سياة الهويات الفئوية نحو إحراز تغيير مدني شامل يضمن التوزيع العادل للموارد.

وفي هذا المقام، يشتمل العمل على وضع الإستراتيجيات المذكورة موضع التنفيذ في السياق اليهودي–العربي على ثلاثة عناصر رئيسية. يقوم أول هذه العناصر على مشاركة جميع الأطراف المعنية بتصميم التدابير السياساتية وتنفيذها. ويمكن إنجاز هذا الأمر من خلال قدر وافٍ من التمثيل في دوائر صناعة القرار و/أو من خلال المشاورات المتواصلة مع القطاعات الرئيسية المعنية. وينطوي المحور الثاني على دمج وجهات النظر المختلفة في السياسات التي تُعَدّ في هذا الشأن. وبذلك، لا يمكن وضع أي برنامج من برامج الإسكان أو خطة من خطط التعليم موضع التنفيذ دون أن تأخذ في الاعتبار احتياجات العرب واليهود الذين يعيشون في هذه البلاد ووجهات نظرهم وتطلعاتهم.

ويستدعي المحور الثالث تحليل الآثار المختلفة التي تفرزها التدابير المقترحة على كل من العرب واليهود. فعلى سبيل المثال، فقد تفرز التغييرات التي تطرأ على أحكام قانون الانتخابات أثراً مغايراً على العرب على خلاف اليهود، ما يزيد من رقعة الفجوة القائمة بين الجماعتين ويتسبب في تأخير إنجاز التوافق المدني المنشود (وهذا هو الحال بالنسبة إلى الخطوات المقترحة لرفع سقف الانتخابات). وتستهدف هذه المحاور الثلاثة التي تشكل إستراتيجيات تعزيز العلاقات بين العرب واليهود بمجموعها الارتقاء بفعاليتها وضمان الوصول إلى مستوى أفضل من العدالة الاجتماعية.

وتُعتبر الهيكليات الرسمية الآلية الرئيسية – وإن لم تكن هي الآلية الوحيدة في أي حال من الأحوال – لتنفيذ الإستراتيجية الكفيلة بتعزيز العلاقات العربية–اليهودية. وفي الواقع، توجد بعض هذه المؤسسات (منها، مثلًا، اللجنة المعنية بضمان تساوي الفرص في مكان العمل). ولكن هناك حاجة إلى إعداد سلسلة كاملة من الهيئات المماثلة، ولا سيما هيئة الحقوق المدنية، من أجل ضمان الاستفادة الكاملة من احتمالات تعزيز العلاقات اليهودية–العربية. وهذا يعتمد، إلى حد كبير، على الحملات التي يقودها كل اليهود والعرب من خلال الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وحملات الضغط الشعبي.

وتنبع جاذبية الإستراتيجيات التي تعنى بتكامل العلاقات بين اليهود والعرب من أنها تعود بالفائدة على الجماعات المختلفة والمتنافسة في الوقت نفسه. ومن الأمثلة على ذلك ما نشهده في حيز النمو الاقتصادي. فقد بات القائمون على إعداد الخطط الاقتصادية متفقين على أن الاختلافات الشاسعة بين العرب واليهود تشكل العقبة الرئيسية التي تقف في وجه توسيع الاقتصاد الإسرائيلي. وتظهر هذه الاختلافات والفروقات بجلاء في إسرائيل اليهودية التي تمثل دولة تكنولوجية متقدمة في مقابل إسرائيل العربية التي تشكّل جيبًا فاشلًا من جيوب العالم الثالث يلف الغموض مستقبله الاقتصادي.

وتبين لنا إحدى الدراسات الجديدة التي أُعدت ضمن إطار تعزيز العلاقات العربية–اليهودية كيف تم وضع المواطنين العرب في إسرائيل، على مر السنين، في غيتو جغرافي واقتصادي واجتماعي وثقافي – وهو ما ألحق الضرر والأذى بدولة إسرائيل برمتها.[٦] إن العمل على إدامة هذا الوضع يلحق الضرر بكافة المواطنين ولا يمكن تصويبه إلا من خلال الاستثمارات الضخمة في المواطنين العرب على المستويين الفردي والجماعي. فمن شأن تخصيص ما يتراوح من ٦,٦ إلى ٨,٣ مليار شيكل للعرب على مدى السنوات الخمس المقبلة – ولا سيما في قطاع التعليم – أن يفرز عوائد فورية تتراوح من ٣,٥٪ إلى ٧,٣٪ على الاستثمارات الأصلية، وذلك حسب التوقعات المحافظة في هذا المجال. كما يعني دمج المواطنين العرب في إسرائيل بصورة كاملة في القوى العاملة إضافة ما يزيد عن ١٢٠ مليار شيكل إلى الاقتصاد بحلول العام ٢٠٥٠ بالمعدلات الحالية. وما يُعتبر صحيحًا في الحقول المادية للاقتصاد يسري على مجالات الحرية المدنية وحقوق الأقليات التي تتخذ طابعًا نوعيًا يتسم بعمق تأثيره.

ومن شأن حشد الجهود الضرورية لضمان تكامل العلاقات بين العرب واليهود، وبصرف النظر عن مدى صعوبتها وتعارضها مع توقعات المرء، أن توفر أداة مهمة للمواطنين من كلا الطرفين العربي واليهودي في إسرائيل بالذات لأنها تعود بالكثير من الفوائد على شرائح واسعة من السكان. ولذلك، تشكل هذه الجهود وسيلة فعالة وناجعة لتوسيع نطاق الحيز المدني المشترك في إسرائيل، ما يفضي إلى توطيد التعاون بين العرب واليهود، وبالتالي تحويل

٦ عيران ياشيف ونيتسا كتسير، "سوق العمل عند العرب الإسرائيليين: مسح الخصائص والبدائل السياساتية" (تل أبيب: كلية العلوم الاجتماعية، جامعة تل أبيب، حزيران ٢٠١٣) [وهذه الدراسة منشورة باللغة العبرية].

الرؤية التي ترى إسرائيل دولة تعامل جميع مواطنيها وطوائفها على قدم المساواة إلى حيز النور.

بعض الملاحظات الختامية

إن تحويل إسرائيل إلى دولة متماسكة تكفل الكرامة والأمل لكافة مواطنيها من خلال العمل المشترك على تشكيل حيز مدني شمولي يحتضن الجميع هو مشروع يهودي–عربي في المقام الأول، وذلك على الرغم من التحديات المشتركة التي تواجهها كافة الجماعات والطوائف في هذه البلاد. ويجب على أولئك الذين يكرسون أنفسهم لهذه المهمة، وخصوصًا في السياق الحالي الذي يشهد استفحال النزعة القومية، أن يجدوا السبل التي تكفل التوافق مع العمل الفوري على تجسيد تفاصيل التعايش المشترك فيما بينهم وتحديد الأهداف التي تنطوي على إقامة مجتمع مشترك ودولة ثنائية القومية من أجل التمهيد لإقامة القاعدة التي ينطلقون منها نحو إنجاز أي سيناريو من هذه السيناريوهات.

وتكمن الفائدة التي تترتب على تنفيذ الإستراتيجيات المعنية بتعزيز العلاقات اليهودية–العربية، والتي تسعى إلى ترسيخ فحوى الفضاءات المدنية المشتركة وتوسيع نطاق تغطيتها، في أن النجاح في تنفيذها لا يرتب حكمًا مسبقًا على أي من هذه المنهجيات ولا يستبق النتائج المرجوة منها. ولذلك، فهناك قاعدة تقوم على المصالح ومن شأنها، إذا ما تم الالتزام بها والعمل بمقتضاها بحكمة، أن تجمع ما بين الجهود المتضاربة التي ترتكز على الهوية ضمن ثقافة المواطنة المشتركة.

وقد يعتمد جانب كبير من الدوافع التي تقف وراء مثل هذه المبادرة على النشاطات التي ينفذها المجتمع المدني في بادئ الأمر. وفي الواقع، فهناك طائفة واسعة من الجمعيات الطوعية (اليهودية والعربية والمشتركة) التي تستطيع تحقيق قدر أكبر من النتائج الملموسة من خلال الارتقاء بمستوى التنسيق الإستراتيجي فيما بينها. وفي هذا السياق، يضطلع الأكاديميون والجهات التي تؤثر في الرأي العام بدور لا يستهان به في تحديد التفاصيل التي يشملها هذا الإطار. وفي هذا الخصوص، توفر وسائل الإعلام التقليدية والجديدة العديد من الوسائل التي تتكفل بنشر هذه الأفكار وتعميم الخطاب الجديد الذي تتبناه. وقد باشرت جملة من الأحزاب السياسية في العمل وفقًا لهذه المعايير، كما هو حال بعض السلطات الرسمية على المستوى المحلي وعلى مستوى الدولة. ومع ذلك، فإن التفاعل بين هذه الأطراف هو ما يحقق التغيير المطلوب في نهاية المطاف.

إن التعاون العربي–اليهودي القائم على أساس الاعتراف والاحترام المتبادل بين الجانبين لا غنى عنه من أجل تشكيل مستقبل نابض بالحياة ويعمه الازدهار والرخاء. ومن شأن بلورة المحددات التي تبين ما يشكل في أساسه منهجية قائمة على التعاون المشترك تغيير الاتجاهات الحالية التي تشهد التراجع والعمل على تشكيل المجالات البناءة التي تكفل تشكيل مستقبل تسوده العدالة والمساواة على مدى السنوات القادمة. وفي الواقع، فإن هذه المهمة مهمة شاقة، ولكن لا مناص من أنها تستحق الجهد الذي يُبذل في سبيلها، بل ويمكن تحقيقها وإخراجها النور.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة ياسين السيد]